

Sustainable development Between challenges, treatment and legislation

Ibrahim Haza'a Saleem

College of Law , Uruk University, Baghdad, Iraq.

dribra194@gmail.com

Abstract The term sustainable development has become widely used in various international circles, but its application varies from one country to another, as each country has its own analysis standards. Some of them see sustainable development as protecting the environment, while others see it as managing natural resources. Sustainable development has different dimensions and goals and has Characteristics that aim to achieve a number of economic, social, political and environmental goals. Despite this, there are a number of challenges facing them, whether legislative, administrative, economic, technological or climatic, that require appropriate solutions.



 Crossref  [10.36371/port.2024.4.1](https://doi.org/10.36371/port.2024.4.1)

Keywords: Sustainable development-challenges-dimensions-confrontation-legislative

التنمية المستدامة بين التحديات والمعالجة والتشريعية

إبراهيم هزاع سليم

كلية القانون / جامعة اوروك الأهلية ، بغداد ، العراق

الخلاصة:

تبحث اصبح مصطلح التنمية المستدامة يتداول في مختلف الأوساط الدولية، ألا ان تطبيقه يختلف من دولة لأخرى، أذ لكل دولة معايير تحليل خاصة بها، فيرى بعض منها بان التنمية المستدامة هي حماية البيئة ومنهم من يراها على أنها إدارة الموارد الطبيعية، وللتنمية المستدامة أبعاد وأهداف مختلفة ولها خصائص تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، وعلى الرغم من ذلك فهناك جملة من التحديات المواجهة لها سواء أكانت تشريعية أو إدارية أو اقتصادية أو تكنولوجية أو مناخية تحتاج إلى الحلول المناسبة لها.

الكلمات الدالة: : التنمية المستدامة؛ التحديات؛ أبعاد؛ المواجهة؛ التشريعية

المقدمة

بين الجيل الحالي والجيل القادم وتضمن استمرارية الحياة الإنسانية، وتضمن للجيل القادم العيش الكريم والتوزيع العادل للموارد داخل الدولة الواحدة، وحتى بين الدول المتعددة إشكالية البحث: تتمثل إشكالية البحث في النقص التشريعي الذي يحقق التنمية المستدامة وقلة التشريعات والتعليمات الناظمة والتي تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة، و أصبحت التنمية المستدامة من المسائل التي تثير الجدل في أحكام القانون، لعدم وجود تحديد دقيق لمفهومها ونطاق تطبيقها، لذا تكمن إشكالية البحث في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- 1- كيف يمكن تطبيق التنمية المستدامة بشكل تؤدي إلى حياة كريمة؟
 - 2- أين تتجلى التحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة؟
 - 3- ما هي الحلول المتوفرة للحد من تحديات التنمية المستدامة
- أهداف البحث:** يهدف البحث إلى التعريف بمفهوم التنمية المستدامة، الوقوف حول أهداف وخصائص وأبعاد التنمية المستدامة، بيان التحديات المواجهة للتنمية المستدامة وإيجاد الحلول المناسبة.
- منهجية البحث:** لقد اعتمدت المنهج التحليلي من خلال تحليل المادة العلمية المتعلقة بالتنمية المستدامة.
- خطة البحث:** اعتمدت الخطة البحثية الآتية:
- المبحث الأول:** الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة
- المبحث الثاني:** التحديات المواجهة للتنمية المستدامة والمواجهة التشريعية

المبحث الأول

الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

على الرغم من حداثة مصطلح "التنمية المستدامة"⁽¹⁾ واختلاف الآراء حول الظهور التاريخي لهذا المصطلح ألا ان مفهومه ليس بجديد⁽²⁾، إذ تنامي الاهتمام العالمي بها في الوقت الحاضر وتم التركيز على أبعادها ومحاولة إيجاد الحلول القانونية للمشاكل التي تواجهها، نتيجة اتساع الفجوة في مستويات المعيشة بين الدول بعضها البعض

ظهر مفهوم التنمية المستدامة في سبعينيات القرن العشرين، وارتبط بمفاهيم التنمية الاقتصادية وتنمية العنصر البشري وتنمية رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي

ولقد تعددت أنواع أو أشكال التنمية، ومن تلك الأنواع أو الأشكال الحديثة نسبياً: التنمية المستدامة Development Sustainable أو ما يطلق عليها أحيانا التنمية المستمرة أو التنمية المتواصلة، والتي تتصف بمجموعة من الخصائص منها: أن الإنسان فيها هو هدفها وغايتها ووسيلتها، مع تأكدها على التوازن بين البيئة بأبعادها المختلفة والمتنوعة، وحرصها على تحقيق كل من تنمية الموارد الطبيعية والبشرية دون أي إسراف أو تبذير ووفق استراتيجية حالية ومستقبلية محددة ومخططة بشكل جماعي وتعاوني وعلمي سليم، وذلك لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل، وعلى أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الثقافية والحضارية لكل مجتمع

والتقى الجميع في توحيد هذه المصطلحات واطلق عليها بـ "التنمية المستدامة"، وهي تحديث لمفهوم التنمية بما يتناسب ومتطلبات العصر الحالي، إذ تنامي مؤخرًا اهتمام المجتمعات البشرية بهذا المفهوم وتطور وانتقل من مرحلة البساطة والتركيز على البعد الاقتصادي لها إلى مرحلة التركيز على الأبعاد القانونية والسياسية والاجتماعية والبيئية، ويشير مصطلح التنمية المستدامة بصورة جلية إلى عملية التحول التي صاحب استقلال العديد من دول العالم .

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية التنمية المستدامة كونها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية وتلعب دورا كبيرا في تقليص التبعية الاقتصادية للخارج، وتوزيع الإنتاج وحماية البيئة، العدالة الاجتماعية، تحسين مستوى المعيشة، رفع مستوى التعليم، تقليص نسبة الأمية، توفير رؤوس الأموال، رفع مستوى الدخل القومي، العدالة الاجتماعية، وتعتبر التنمية المستدامة حلقة وصل

التنمية هي " عملية مستمرة يشارك فيها أفراد المجتمع للعمل على نقل مجتمعهم من الحالة السلبية إلى الحالة الإيجابية عن طريق أحداث بعض التغييرات الإيجابية في قطاع العمل المختلفة والتي تؤدي إلى زيادة وتحسين في مستوى معيشة أفراد المجتمع"^(١).

وعرف المشرع العراقي التنمية المستدامة في قانون حماية وتحسين البيئة العراقي على أنها " التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التأثير على احتياجات الأجيال القادمة بالمحافظة على الأنظمة البيئية وبالاستخدام الرشيد للموارد البشرية"^(٢).

وتعرف التنمية المستدامة على أنها " التنمية التي تسعى إلى حياة افضل للإنسان واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية وإبقائها لمدة زمنية أطول لضمان متطلبات الأجيال القادمة مع محاولة إيجاد بدائل لهذه الموارد بطريقة مناسبة لا تؤدي إلى عجز بيئي سواء أكانت الموارد متجددة أو غير متجددة وذلك العلاقة الوطيدة بين التنمية المستدامة والبيئة"^(٣).

وعرفت التنمية المستدامة على أنها " حقل معرفي يتصف بالتداخل والتكامل والتراكم لما طرحته حقول التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية إضافة إلى حقول المعرفة التطبيقية ذات الصلة بالبيئة ومكوناتها المختلفة"^(٤).

الفرع الثاني

خصائص التنمية المستدامة

التنمية المستدامة عبارة عن رسم السياسات والخطط لتطوير مختلف القطاعات الإنتاجية في منطقة محددة من أجل تحقيق التنمية في مختلف القطاعات، ونشأت فكرة التنمية المستدامة بشكل يتسم بالسرعة والتتابع في الآونة الأخيرة نظراً للخصائص التي تتميز بها والتي يمكن إيجازها بما يأتي:

أولاً-طويلة المدى: كون البعد الزمني يعد أساس التنمية المستدامة، وهو الأساس الذي تعتمد من خلاله على تقدير إمكانيات الحاضر والتخطيط لها لأطول مدة زمنية ممكنة في المستقبل والتنبؤ بالمتغيرات التي من الممكن وقوعها لكي اخذ الإجراءات الكفيلة بتجنبها.

وبين أفراد المجتمع في الدولة الواحدة، كون التنمية المستدامة تمثل مدخلاً أساسياً للارتقاء بالإنسان في شتى المجالات، ولغرض الإحاطة بمفهوم التنمية وأهدافها وأبعادها سوف نتناولها بالمطلبين الآتيين:

المطلب الأول

ماهية التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة تحديث لمفهوم التنمية بشكل عام والذي يتناسب ويتواءم ويراعي متطلبات العصر الحالي الحديث، كما أنها ارتبطت بمفاهيم التنمية الاقتصادية وراس مال العنصر البشري والموارد الطبيعية، وتطور مفهوم التنمية المستدامة من خلال عمليات تتعلق بتخطيط التنمية الاقتصادية على المستوى الدولي وظهور منظمات داعمة للتنمية^(٥). ولغرض الإحاطة بالموضوع سوف نتناوله بالفرعين الآتيين:

الفرع الأول

مفهوم وتعريف التنمية

لم يكن ظهور مفهوم التنمية المستدامة مفاجئاً في تسعينات القرن الماضي حيث اشارت التقارير والوثائق الدولية التي تناولت قضايا التنمية والبيئة الى هذا المفهوم والذي اصبح رسمياً بعد مؤتمر الامم المتحدة للبيئة عام 1992^(٦).

وتشير التنمية المستدامة إلى قيمة أخلاقية ذات أهمية كبيرة تتمثل في المساواة بين الأجيال والعدالة الاجتماعية والرفاهية والمساواة وتوزيع الثروة وتقليل التفاوت بين طبقات المجتمع الواحد، وعناك تعريفات متعددة ومتباينة للتنمية المستدامة إلا ان اغلب هذه التعريفات تتمحور حول معانٍ متقاربة عن بعضها تتمثل في التخفيف عن وطئه الفقر وتقديم حياة آمنة ومستقرة ومن هذه التعريفات ما يأتي:

التنمية المستدامة هي " قيام الأجيال الحالية من البشر بالعمل على توفير حاجاتها في الحاضر دون التغافل عن المستقبل، والحرص على عدم استنزاف الثروات الطبيعية المتوافرة وادخار نصيب اكبر منها للأجيال القادمة مع بذل كافة الجهود على عدم تلويث البيئة بدرجة تجعل من المستحيل على أجيال المستقبل ان تباشر حياتها بالمستوى التي نعمت به الأجيال السابقة"^(٥).

تهدف التنمية المستدامة إلى عالم يسوده الاحترام لحقوق الإنسان وسيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والاحترام الثقافي المتنوع واحترام الإنسان وجنسه وعدم التمييز على أساس العرق أو اللون أو اللغو أو الجنس واحترام وتحقيق طموحات الأفراد الضعفاء^(١٣)، وتمثل أهداف التنمية المستدامة من خلال ما يأتي:

أولاً-المحافظة على البيئة: من خلال الاهتمام بالبيئة العامة والخاصة وصيانتها^(١٤)، وتعزيز الوعي السكاني بالمشاكل البيئية وتنمية إحساس الأفراد بالمسؤولية القانونية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد الحلول المناسبة عن طريق مشاركتهم في أعداد برامج ومشروعات للتنمية المستدامة والعمل على المحافظة على تحقيق التوازن والتنوع والاستمرارية وإشباع حاجات الأجيال الحالية والحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية وتحقيق تعايش متبادل بين الفرد وبيئته، واحترام البيئة الطبيعية من خلال تنظيم العلاقة بين الأنشطة البشرية وعناصر البيئة وعدم الأضرار بها^(١٥).

وكفل الدستور العراقي حماية البيئة من خلال النص على انه " تكفل الدولة حماية البيئة والتنوع الأحيائي والحفاظ عليهما"^(١٦).

ثانياً-حماية الموارد الطبيعية: من خلال حماية قاعدة خيرات الأجيال القادمة لدعم التنمية في المستقبل والمحافظة على التوازن بين ما موجود من موارد متاحة والحاجة الأساسية للإنسان على المدى القادم مع الترشيد في الاستخدام واستثمار كافة الموارد الطبيعية ووضع أولويات للاستخدامات، كون التنمية المستدامة تتعامل مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها وتوظيفها بشكل عقلاني، بحيث لا يتجاوز معدلات تحددتها الطبيعة، والبحث عن بدائل للموارد واسعة الاستعمال لكي تبقى فترة زمنية أطول دون ان تولد كمية كبيرة من النفايات تعجز الطبيعة عن التخلص منها^(١٧).

ثالثاً-استخدام التقنية الحديثة: من خلال استخدام المعرفة العلمية في استثمار الموارد الطبيعية وحل إشكالاتها والتصدي للأخطار المحدقة بها واللجوء إلى الطاقة النظيفة واستخدام التكنولوجيا صديقة البيئة وغير الملوثة لها مع الاهتمام بترشيد الاستهلاك وحسن استخدام الأماكن والمواقع الصناعية .

ثانياً-إرادية تعاونية: أي أنها تقوم على الابتكار والأبداع لمواجهة الاحتياجات الحقيقية للسكان من خلال التعاون والتآزر بين أبناء البلد الواحد وبين الدول مجتمعة، وتميز التنمية المستدامة بانها عملية إرادية واعية ورغبة تتطلب إرادة فردية وجماعية شعبية تتمثل في التفكير والتمحيص ومحاولة التخلص من التخلف.

ثانياً-موجهة: أذ ان التنمية المستدامة عملية موجهة وواعية تستهدف جميع الأقاليم وكل أطراف المجتمع، أي أنها ليست عملية عشوائية أو تلقائية بل هي عملية مخططة من خلال التدبير والنظر للمستقبل والسعي نحو تحقيق أهداف جميع أفراد المجتمع بأقصى قدر من الفعالية والكفاءة^(١٨).

ثالثاً-تفاعلية: أي أنها ليست حالة عرضية عابرة بل هي عملية تفاعلية مستمرة ومتجددة لغرض الاقتراب من القيم والمثل العليا في المجتمع.

رابعاً-متكاملة: أي أنها تدرك ان العمل في أحد المجالات سيؤثر على العمل في المجالات الأخرى عملية تكاملية تربط بين مختلف القطاعات السكانية والمجتمعية والإنتاجية والخدمية، أي ذات أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية هادفة إلى تحقيق التحسن المتكامل ومنح حقوق الإنسان الضرورية والكاملة^(١٩). وتكون التنمية بصورة عامة بشكل متكامل وغير قابل للتجزئة، أي أنها تشمل جميع القطاعات وعدم إهمال قطاع على حساب قطاع آخر^(٢٠).

المطلب الثاني

أهداف وأبعاد التنمية المستدامة

أصبحت التنمية المستدامة حق للفرد تجاه دولته وفي الوقت ذاته حق للدولة تجاه المجتمع الدولي، لذا فإن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق هدفين رئيسيين يتمثلان في الحق في التنمية والحق في حماية البيئة وكلاهما من الحقوق الأساسية للإنسان، ولغرض الإحاطة بالموضوع سوف نتناول أهداف وأبعاد التنمية المستدامة في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول

أهداف التنمية المستدامة

أولاً البعد الاجتماعي: يركز وينطلق^(٢٣) البعد الاجتماعي على أربعة أبعاد المحافظة على المياه: تهدف التنمية المستدامة إلى ضمان أمداد كافٍ من المياه ورفع كفاءة الاستخدام والحصول على نسبة مناسبة من المياه والمحافظة على المياه السطحية والجوفية^(١٨).

1- العدالة الاجتماعية: تحقيق العدالة الاجتماعية للفئات المحرومة أو المتعرضة للأخطار بصورة مستمرة في المجتمع وبشكل يضمن القضاء على أشكال التفاوت بين أفراد المجتمع، ودعم المشاركة سواء الفردية أو الجماعية وإتاحة الفرصة للجميع في أحداث التغيير المرغوب في بيئته بما يخدم البيئة والمجتمع ويحقق العدالة، وهو حق الفرد الطبيعي في العيش في بيئة سليمة يمارس فيها جميع الأنشطة التي يستثمرها في كل ما يخدم احتياجاته الأساسية الضرورية والمكتملة دون تقليل فرص الأجيال القادمة^(٢٣).

2- تحقيق الصحة: تُعد الصحة البشرية من أهم متطلبات التنمية المستدامة المرتبطة بالإنسان، إذ يجب توفير الخدمات الصحية الجيدة التي تحافظ على صحة الإنسان في مختلف الأقاليم وعدم إهمال أو تفضيل منطقة جغرافية على حساب منطقة جغرافية أخرى، وزيادة العناية بالصحة واستصلاح المشافي^(٢٤).

3- التعليم والتدريب العلمي: يندرج التعليم في عداد حقوق الإنسان الرئيسية الذي يرسى القواعد الضرورية لبناء السلام وتحقيق التنمية المستدامة، والتنمية المستدامة تعني تطوير السياسات التعليمية وتهيئة بيئة تعليمية مناسبة وتغيير شامل في البرامج التعليمية التقليدية الهادفة إلى القضاء على الأمية والجهل^(٢٥).

4- الثقافة الاجتماعية: وهي تنمية العلاقات الاجتماعية المتبادلة وعملية تغيير اجتماعي لكافة الأوضاع التقليدية من أجل تأسيس بناء اجتماعي ثقافي يلحق في البناء الاجتماعي ووظائفه تثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة بغرض إشباع أكبر قدر ممكن من حاجات الفرد والمجتمع^(٢٦).

خامساً تحسين المعيشة: من خلال تسريع عملية التنمية الشاملة والمحافظة على الإنجازات التنموية المتحققة واستمرار ديمومتها وتحقيق حياة أفضل للمجتمع عن طريق التخطيط الناجح وتنفيذ عمليات السياسة التنموية وتقديم الخدمات للمجتمع والتركيز على الجوانب النوعية للنمو وبشكل عادل ومقبول، وغرس القيم والاتجاهات الاجتماعية الإيجابية كالتعاون وأداء الواجبات وحل المشاكل الناجمة عن انتقال الأفراد من الريف إلى المدينة، ودعم الحياة الأسرية لغرض زيادة في تماسكها واستقرارها والقضاء على التفكك الاجتماعي^(١٩). فضلاً عن هذه الأهداف هناك أهداف واضحة المعالم اطلق عليها اصطلاحاً "الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة" اتفقت عليها معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة^(٢٠).

ونرى بان التنمية المستدامة تهدف إلى إجراء جملة من التغييرات الشاملة في المجتمع، وتهدف إلى منح هذا المجتمع القدرة على النمو الذاتي بشكل متنامي ومستمر بشكل يضمن التطور والتحسين المتزايد في نوعية حياة أفراد المجتمع وزيادة قدرات أفراد المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات الجديدة بشكل يؤدي إلى إشباع حاجاته مع الترشيح في استخدام الموارد الطبيعية المتوافرة وضمان حقوق الأجيال القادمة منها.

الفرع الثاني

أبعاد التنمية المستدامة

ان ما يميز فكر التنمية المستدامة عن التنمية التقليدية أبعادها^(٢١) ونظرتها الكلية المتكاملة التي تؤمن بتكامل الأجزاء في إطار موحد يكون ناتجه أكبر بكثير من مجموع أجزائه ويجعل منها نظاماً حياً يتعذر ان يكسب منه على حساب الجزء الآخر وان أي إضافة أو زيادة تتحقق لقطاع من قطاعات التنمية المستدامة تكون خسارة أو كلفة على الأخرى، لوجود أبعاد مختلفة ومتداخلة للتنمية المستدامة وكما يأتي:

يتمحور هذا البعد حول الحد وإيقاف الإسراف والتبديد في الموارد الاقتصادية المتاحة والقضاء على التفاوت في الدخل والاستخدام العقلاني والرشيد للموارد الطبيعية الموجودة.

ثالثاً- البعد البيئي: ويشمل المحاور الفرعية الآتية:

1- الحفاظ على البيئة: ويتمثل في التحول السريع نحو التقنية

والتكنولوجيا النظيفة ذات المخلفات المحدودة وغير الملوثة مع ترشيد وحسن اختيار المواقع الصناعية والاعتماد على الطاقة النظيفة والقدرة على الحد من التلوث البيئي^(٢٩). والاهتمام بالبيئة العامة والخاصة وصيانتها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس المعرفة والدراية^(٣٠).

2- الاستثمار الأمثل: ويتمثل الاستثمار في الطاقة النظيفة

وترشيد الاستثمارات غير الاستراتيجية، وتوجه المشروع العراقي إلى الاستثمار في الطاقة المتجددة ودعمها من خلال النص على انه "دعم وتشجيع استخدام الطاقات المتجددة في مختلف المجالات وتوطين صناعاتها"^(٣١).

3- الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة: ويتم من خلال عدم

الحاق الأضرار في حقوق الأجيال القادمة بسبب استنزاف الموارد الطبيعية المتاحة وتلوث البيئة أو بسبب تراكم الديون العامة التي يتحمل أعبائها الأجيال القادمة أو عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية، مما يخلق ظروف مستقبلية صعبة^(٣٢).

4- التنمية العمرانية: ان تحقيق التنمية العمرانية هو جزء

أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، كما ان المناطق الخضراء المفتوحة والحدائق العامة تُعد الرئة التي تعمل على تلطيف المناخ وتعزيز التنوع الحيوي، كما ان الاهتمام بالنقل عند وضع التصميم العمرانية يؤدي إلى تقليل التلوث البيئي ويخفف ازدحام المركبات، لذا يجب اتخاذ عدة مسائل بنظر الاعتبار عند التخطيط العمراني للمدن والمجمعات العمرانية^(٣٣).

ويشير البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة إلى العلاقة بين البيئة وأفراد المجتمع ويهدف إلى النهوض به، وتحسين سبل الحصول وتقديم الخدمات الضرورية للمجتمع "صحة-تعليم-عدالة...." والوفاء بمعايير الأمن والحياة الكريمة وضمان مشاركة القواعد الشعبية في صنع القرارات الماسة بحياتهم^(٣٤).

ثانياً- البعد الاقتصادي: ويشمل البعد الاقتصادي على أربعة محاور فرعية تتمثل فيما يأتي:

1- التنمية الاقتصادية: من خلال تحقيق النمو الاقتصادي

المتزامن مع تحقيق رفاهية المجتمع والاعتماد على التنمية البشرية كعنصر حيوي وعلاقات متكاملة ومتبادلة بين أفراد المجتمع.

2- الطاقة: تؤدي الطاقة دوراً مميزاً وهاماً لا غنى عنه في وقتنا

الحالي، واتضح أهميته من خلال ارتباطها بأبعاد عملية التنمية المستدامة، لوجود اتجاه دولي نحو اللجوء إلى الطاقة المتجددة لديمومتها وعدم نفاذها ولا تؤدي إلى التلوث البيئي لسد احتياجات الأُنسان المتزايدة من الطاقة ومحاولة استبعاد الطاقة الأحفورية التي لا تتوفر في كل الأوقات فضلاً عما ينجم عنها من تلوث بيئي.

3- المعرفة والابتكار والبحث العلمي: ويتم من خلال تشجيع

القدرات البشرية في المجتمع بشكل يمكنها من ان تكون مبدعة وقادرة على استخدام التقنية الحديثة للمناسبة والملاءمة لواقع المجتمع والتي تُنظم وتوجه استخدام الموارد المجتمعة بصورة متوازنة^(٣٥).

4- الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية: من خلال المساهمة

في بناء القدرات المؤسسة في المجتمع بشكل ان يكون اكثر فاعلية وكفاءة في توجيه الكادر البشري وتفعيل مشاركته في استخدام الموارد المالية والمادية التنظيمية المتاحة مع المساهمة في توفير قدرات إدارية عالية تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة في صنع وتنفيذ وتقويم سياسات التنمية في المجتمع حاضراً ومستقبلاً.

رابعاً-البعد التكنولوجي: من خلال التحول نحو الطاقة النظيفة والأكثر كفاءة، أذ ان الطاقة الاحفورية تؤدي إلى التلوث البيئي بما يحيط بها

الفرع الأول

التحديات القانونية والتقنية والإدارية

يمكن إيجاز التحديات القانونية والتقنية والإدارية بجملة من النقاط وكما يأتي:

أولاً- التحديات القانونية والإدارية: وتتمثل بما يأتي:

1- نقص التشريعات: والذي يتمثل في غياب القوانين واللوائح والتعليمات الناظمة للتنمية المستدامة وآليات اللجوء إلى استخدام الطاقة الجديدة.

2- عدم تنظيم التراخيص: صعوبة الحصول على التراخيص والأذونات^(٣٧).

3- ضعف ونقص الكفاءة الإدارية: ان ضعف الكادر البشري أو نقصه يمثل تحدٍ هام من تحديات التنمية المستدامة التي تساهم في اتخاذ القرارات أو القيام بتنفيذ المشروعات المتعلقة بالتنمية.

4- يُعد التخطيط المنظم أهم وظائف الدولة الحديثة، أذ يعني مواجهة المستقبل بخطة منظمة ولتحقيق أهداف معينة بمختلف القطاعات، وان السياسة الاستثمارية في العراق تؤثر في الاستخدام الأمثل في الطاقة المتجددة، وعدم وجود تخطيط عام قادر على استيعاب الرؤية الشمولية التي تمكن وضع الاستثمار في برنامج تخطيطي شمولي كامل يسمح باستخدام الموارد الطبيعية بشكل عقلاني وتفضيل الأهم على الأقل أهمية وتنمية الاستثمار نحو المشاريع التنموية ذات البعد الاستراتيجي للدولة^(٣٨).

5- تُعد التحديات الإدارية من أهم المعوقات للتنمية المستدامة، وتتمثل في عدم توفر كادر إداري متخصص ومواكب للتطورات الدولية في المجال الإداري والتقني ولديه القدرة على استعمال التكنولوجيا الحديثة، وعدم قدرتها على أبرام العقود وتعاقباتها وعدم قدرتها على اتخاذ

من خلال التحول نحو الطاقة النظيفة والأكثر كفاءة، أذ ان الطاقة الاحفورية تؤدي إلى التلوث البيئي بما يحيط بها من اليابسة أو المياه والهواء وتدفق النفايات الصلبة والغازية إلى البيئة وما يصاحبها من مخاطر^(٣٩).

كما ان مهارات الإدارة وقدراتها الفنية ومعرفتهم الضمنية والصريحة لا تكفي لتحقيق التنمية المستدامة مالم يتم استخدام البرامج التكنولوجية والأجهزة التقنية ليكون استعدادهم افضل لتوقعات المستقبل، وان التقنيات الحديثة للإدارة والمشاريع التنموية هي السبيل الذي ينبغي على التنمية المستدامة تطبيقه وتحقيقه في برامجها التنموية^(٤٠).

ومن الجدير بالذكر فان أبعاد التنمية المستدامة تتربط فيما بينها فالنظام الاقتصادي المستدام هو النظام القادر على انتاج السلع والخدمات بشكل مستمر بدون أي اختلالات ناجمة عن السياسات الاقتصادية، أما التنمية البيئية المستدامة فيجب ان تحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية وتجنب الإسراف الزائد للموارد الطبيعية وحماية التنوع الأحيائي والتوازن الجوي والمحافظة على اليابسة والمياه، أما التنمية المستدامة الاجتماعية فتهدف إلى ان يكون النظام مستداماً من الناحية الاجتماعية في تحقيق العدالة في التوزيع وإيصال الخدمات الاجتماعية كالقضاء والصحة والتعليم والحياة الاجتماعية الكريمة^(٤١).

المبحث الثاني

التحديات المواجهة للتنمية المستدامة والمواجهة التشريعية

تشكل التنمية المستدامة بمختلف أبعادها حاجة ضرورية للنهوض بالمجتمعات ويتحقق ذلك من خلال معرفة حجم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة والبحث عن الحلول المناسبة لها، ولغرض الإحاطة بالموضوع سوف نتناوله بالمطلبين الآتيين:

المطلب الأول

تحديات التنمية المستدامة

على الرغم من أهمية تحقيق التنمية المستدامة ألا أنها واجهت العديد من التحديات ذات الطابع القانوني والسياسي والاقتصادي

- القرارات بسبب الروتين واللامركزية الإدارية والفساد الإداري
المستشري.
- 6- ضعف الرقابة: من قبل السلطات المركزية وتغليب
المصلحة الخاصة على المصلحة العامة وتفشي الظواهر
السلبية في الأوساط الإدارية كالبيروقراطية والفساد الإداري
والمالي والأمنية والمجاملات على حساب المصلحة
العامة^(٣٩).
- ثانياً-التحديات التقنية:** وتتمثل بما يأتي:
- 1- نقص الخبرة التقنية المحلية كالفقر إلى التصنيع .
 - 2- ضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة في القطاعات
الصناعية والزراعية مما يؤدي إلى تلوث البيئة والهدر في
المياه في الوقت الذي يشهد قلة المياه الصالحة للزراعة
بشكل عام.
 - 3- ارتفاع أسعار التكنولوجيا الحديثة^(٤٠)
 - 4- نقص التمويل: من أهم التحديات المواجهة للتنمية
المستدامة هو تحدٍ نقص التمويل كونه يعيق إقامة
المشاريع والبرامج التنموية، وان عملية التمويل سواء أكان
محلي أو دولي لها دور هام في دعم الجهود المتعلقة
بتعبئة الموارد ولا سيما في البلدان الفقيرة والتي تعاني من
نقص التمويل، وان نقص التمويل يُعد من التحديات التي
تواجه التنمية المستدامة^(٤١).
- ثالثاً-التحديات البيئية:** وتتمثل في التلوث البيئي الذي يهدد صحة
الشعوب، كون النهضة الصناعية في الدول المتقدمة قامت بتصدير
التلوث إلى البلدان النامية، وإعادة توطين التكنولوجيا الملوثة في
هذه البلدان، وحدد المشرع العراقي المشروعات التي ينتج عن نشاطها
الصناعي تلوث بيئي والزمها بـ " توفير وسائل ومنظومات
لمعالجة التلوث باستخدام التقنيات الأنظف بيئياً والتأكد من كفاءتها
ومعالجة الخلل حال حدوثه..." وتوفير أجهزة قياس ومراقبة الملوثات
وحسب طبيعتها....وبناء قاعدة معلومات خاصة بحماية البيئة
وأدامتها....."^(٤٢) كما تفتقر اغلب الشعوب إلى مفهوم الأمن البيئي
- الذي يعتمد على توفير أساليب الحياة النظيفة الخالية من الأضرار
والتلوث
- الفرع الثاني**
- التحديات المالية والمناخية والاجتماعية**
- أولاً-التحديات المالية والنقدية:** وتتمثل بما يأتي:
- 1- ويتمثل في الفرق بين تكاليف استخدام وشراء الطاقة
المتجددة لكي تساهم في عملية التنمية المستدامة.
 - 2- ضعف الدعم الرسمي لمشاريع الطاقة المتجددة أمام زيادة
في النفقات الاستثمارية التي يعجز الأفراد من المستثمرين
عن اللجوء إليها.
 - 3- تدبذب أسعار الوقود وعدم استقرارها ودعم بعض الدول
للوقود الأحفوري يحد من انتشار الطاقة المتجددة مما
يساهم في التلوث البيئي.
- ثانياً-التحديات المناخية:** وتتمثل بما يأتي:
- 1- **انتشار ظاهرة الاحتباس الحراري:** وعدم وجود رؤيا واضحة
بهذا الشأن، عدم تجاوز التناقضات الكبيرة بين الدول من
اجل العيش بسلام على ارض واحدة وفي بيئة ملائمة.
 - 2- تحديات مناخية تتمثل في كثرة الغبار والتصحر وصغر
حجم المساحات المزروعة في الأشجار وقلة الغابات^(٤٣) .
ونلاحظ بان المشرع العراقي الزم بـ " عدم قطع الأشجار
المعمرة في المناطق العامة أو قطع أشجار
الغابات....."^(٤٤).
 - 3- **قلة المياه والتصحر:** ويتمثل في انخفاض معدلات الأمطار
وارتفاع درجات الحرارة التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة التبخر
وتكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر^(٤٥).
- ثالثاً-التحديات الاجتماعية:** وتتمثل في جملة من التحديات تتمثل بما
يأتي:
- 1- **تحديات الموارد البشرية والثقافية:** وتتمثل في ثقافة
المجتمع والعادات والتقاليد السائدة والمسيطرة عليها التي
اعتاد عليها في نمط معين وتم توارثها والتي تُعد من

2- وتكثيف أنشطة البحث والتطوير من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاعتماد على وسائل قابلة للبقاء والاستدامة، وأشراك المنظمات المختصة في التنمية المستدامة في الطاقة المتجددة وتكون قدرات معرفية عالية. تشجيع استخدام الطاقة النظيفة صديقة البيئة وإعادة تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على الطاقة الأحفورية^(٥٧).

2- تبني سياسات وبرامج تنموية فاعلة واعتماد التفكير الاستراتيجي وأجراء البحوث والدراسات المستقبلية واعتماد خطط متوسطة وطويلة المدى.

3- الزام المستثمرين بالتنمية البشرية في بتدريب العاملين المحليين وتأهيلهم وزيادة كفاءتهم التقنية والفنية والإدارية، ورفع مهاراتهم على استخدام الأجهزة والكمالات التقنية الحديثة وزيادة قدراتهم على استخدام الطاقة المتجددة وحصوله على تصور كامل عن الأعمال المؤكدة اليه، أي تحقيق غاية التدريب بأخذ ضمان من المتردب بتحقيق شروط الاندماج في اطار خطة التنمية المستدامة^(٥٨).

3- توسيع قاعدة المشاركات الشعبية وزيادة فعاليتها، وفتح قنوات الاتصال لغرض أبداء الرأي والمشاركة فيه من قبل الفرد^(٥٩).

4- تفعيل دور المنظمات المدنية: من خلال قيام منظمات المجتمع المدني المعنية بالتنمية المستدامة متابعة التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي وتشجيع خطط الدول في هذا الم-جال، وتبادل افضل الممارسات وأجراء لقاءات ومناقشات مباشرة بشأن الأهداف المشتركة^(٥٥).

5- تعزيز التنمية المستدامة: ان الاستثمار في الطاقة المتجددة يؤدي إلى تعزيز التنمية المستدامة والسلامة البيئية، من خلال الاستثمار في مجالات تؤدي إلى انخفاض انبعاث الغازات الدفيئة مع تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة^(٥٦).

وهذا ما ضمنه المشرع العراقي " العمل على استخدام تقنيات الطاقة المتجددة لتقليل من التلوث"^(٥٧).

الفرع الثاني

الحلول الاقتصادية والتقنية

التحديات التي تقف أمام عملية التنمية المستدامة، كونها تتعارض مع التقدم الفكري والتقني والصناعي^(٤٦).

2- **الفقر والامية وتراكم الديون**: ويمثل الفقر أهم التحديات المواجهة لمسيرة التنمية البشرية المستدامة، إذ ان عدد كبير من السكان يعيش تحت خط الفقر واتساع الهوة بين طبقات المجتمع الغنية والفقيرة، وتشكل الامية والجهل خطراً على المجتمع ، إذ يفتقر كثير من السكان من الحصول على التعليم كما ان نُنظم التعليم في العديد من دول العالم لازالت بدائية ولا تواكب التطورات الدولية المتسارعة في هذا المجال^(٤٧).

3- **الزيادة السكانية**: ان الزيادة المفرطة في تعداد السكان يُعد من التحديات المهمة المواجهة للتنمية المستدامة، إذ ان هذه الزيادة تحتاج إلى زيادة في تقديم الخدمات الرئيسية^(٤٨).

4- **الهجرة من الريف**: عدم الأخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها في الأقاليم والمحافظات والحد من ظاهرة الهجرة المستمرة^(٤٩)، إذ تواجه التنمية المستدامة تحد الهجرة من الأرياف إلى المدن " المناطق الحضرية" وانتشار ظاهرة الأحياء العشوائية وتفاقم الضغوط على أنظمة التوازن الحيوي في الطبيعة وعلى الماء والهواء وتراكم النفايات^(٥٠).

المطلب الثاني

المواجهة التشريعية لتحديات التنمية المستدامة

لغرض التصدي التشريعي لتحديات التنمية المستدامة لابد من اتخاذ جملة من الإجراءات التي يمكن تناولها في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول

التصدي التشريعي لمعوقات التنمية المستدامة

تتمثل إجراءات التصدي التشريعي بما يأتي:

1- استخدام وتفعيل قوانين البيئة للحد من ظاهرة التدهور البيئي^(٥١).

التنمية المستدامة والطاقة المتجددة من خلال النص على انه " تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في بناء محطات تعمل على الطاقة المتجددة مع توفير المحفزات الضرورية"^(١٦).

5- **توظيف التقنيات:** من خلال استخدام التكنولوجيا المتطورة في إدارة المشاريع التنموية والصناعية والتي تكون صديقة للبيئة^(١٧).

6- إيجاد وسائل بديلة عن المحروقات مثل الطاقة الشمسية النظيفة والدائمة^(١٨).

الخاتمة

أولاً-الاستنتاجات:

1) تُعد فكرة التنمية المستدامة فكرة حديثة ولا زالت في طور النمو والتحديث، لعدم وجود تعريف مانع جامع ومتفق عليه لحد الآن، بالإضافة إلى ان التنمية المستدامة تهتم بشكل محوري بعوامة المشاكل المتعلقة بالبيئة والتنمية والطاقة والنظر إلى هذه التحديات على أنها مرتبطة بعضها ببعض الآخر.

2) تُعد التنمية المستدامة حلقة وصل بين جيلين " الحالي والقادم" والتي تضمن استمرار الحياة في المجتمعات، والعيش الرغيد للجيل الحالي وتضمن حقوق الجيل المستقبلي من خلال المحافظة على الثروات الطبيعية وعدم الاستنزاف في الاستخدام والتوزيع العادل لها.

3) أصبحت فكرة التنمية المستدامة محوراً للمناقشات الدولية كونها نظاماً تعاونياً متكاملماً يسهم في تقديم الحلول للعديد من التحديات الجوهرية في المجتمعات، وأصبحت تمثل محوراً أساسياً داخل الأنظمة القانونية الوطنية لأغلب الدول، عندما تضع القواعد والمبادئ القانونية الأساسية الملزمة والهادفة إلى أحداث توازن بين البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً-المقترحات:

بعد خمس سنوات من اعتماد أهداف التنمية المستدامة ، يشير تقرير عام 2020 إلى إحراز تقدم في بعض المجالات، مثل تحسين صحة الأم والطفل، وتوسيع نطاق الوصول على الكهرباء، وزيادة تمثيل المرأة في الحكومة. ومع ذلك، فقد قُلبت موازين هذه التطورات في مجالات أخرى من خلال تزايد انعدام الأمن الغذائي، وتدهور البيئة الطبيعية، واستمرار وانتشار عدم المساواة، لذلك كان لابد من وضع حلول اقتصادية وتقنية^(٥٨).

1- دعم الاقتصاد المحلي: من خلال السعي الدؤوب لاكتشاف

الثروات الطبيعية واستخراجها بشكل لا يؤثر على البيئة ويعمل على تلوينها، والمضي بتطبيق آليات وطرائق الاقتصاد الأخضر^(٥٩)، فوجود بيئة اقتصادية مناسبة يؤدي حتما إلى تعزيز عمليات النمو الاقتصادي في أي دولة^(٦٠).

2- تبني استراتيجية اقتصادية واضحة المعالم والاستفادة من تجارب الدول الناجحة في هذا المضمار^(٦١).

وبخصوص تمويل المشروعات في التنمية المستدامة فنلاحظ بان البنك المركزي العراقي وضع ضوابط تمويل منظومات توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة للوحدات السكنية المفردة والمجمعات السكنية والمشاريع الاقتصادية حسب جدول ملحق^(٦٢). كما دعم البنك المركزي العراقي بان تكون القروض بدون فائدة مع استقطاع عمولة إدارية ولمرة واحدة وبنسبة 6٪ من مبلغ القرض، وحدد مدة القرض بـ "5" سنوات من تاريخ التمويل للمصرف^(٦٣).

كما منح البنك المركزي الحق للشركات العراقية المختصة في مجال الطاقة المتجددة تنفيذ عمليات التركيب والتشغيل والصيانة للمنظومات الشمسية المعزولة عن الشبكة الكهربائية، وتلتزم الشركة بتقديم خدماتها عبر عقود ثنائية مع المقترض "المستفيد"^(٦٤).

3- **البنى التحتية:** تحتاج مشاريع التنمية المستدامة إلى توافر بنى تحتية قادرة على استيعابها.

4- **تفعيل دور القطاع الخاص:** تفعيل التنافسية والخصخصة

والشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص^(٦٥)، ونلاحظ بان المشرع العراقي على دعم استثمار القطاع الخاص في

جهة ثانية بشكل يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة المشتركة والتكاملية المتبادلة وتطوير العلاقات بين الشعوب والأخذ بعين الاعتبار الوسائل التي تمكن المجتمعات من معالجة التحديات المختلفة.

(3) ضرورة التوجه نحو الاقتصاد الأخضر من خلال وضع برامج تتمثل في البحث الدؤوب عن الحلول الكفيلة للحد من ظاهرة الاستهلاك العشوائي غير المنتظم الذي يؤثر بشكل مباشر على التنمية المستدامة ويساهم في تلوث البيئة .

العمل على تحقيق التوازن الاقتصادي الذي يضمن تطور التنمية المستدامة ويكفل تجديدها ويساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية وإيجاد المساواة وتكافؤ الفرص في العمل وعدم التمييز بين أفراد المجتمع .

(1) نقترح أدراج التخطيط البيئي في كافة مراحل التخطيط الإنمائي لضمان تحقيق الاستغلال الرشيد الواعي للموارد الطبيعية للحيلولة دون استنزافها أو تدميرها وربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع والتركيز على الأنظمة المعرضة للأخطار، والتوسع بشكل عملي ومدروس فيما يخص استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة مع ضمان المحافظة على حقوق الأجيال القادمة منها، وحمايتها من خلال التصدي لأي نشاط يمس أي عنصر من عناصرها كونها إحدى القيم الهامة التي يسعى القانون لحمايتها.

(2) نوصي بالتعاون الدولي بشكل كبير بين الدول النامية وبعضها البعض من جهة وبين الدول النامية والمتقدمة من

المصادر

القرآن الكريم

أولاً-الكتب:

- [1] دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000.
- [2] سماح سهيل بهنان ، التنمية البشرية المستدامة وصنع السياسة العامة ، مكتبة السنهوري 2020 ص 26
- [3] عامر خضير الكبيسي وآخرون، دراسات حول التنمية المستدامة، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، 2015.
- [4] على جدوع الشرفات ، التنمية الاقتصادية فى العالم العربى الواقع العوائق سبل النهوض دار جليس الزمان عمان 2010
- [5] عمر نائر ثابت العزاوي، مسؤولية المستثمر عن الأخلال بالتزام بالأمان، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2020
- [6] فائق جمعة المنديل، سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية، الأردن، عمان، 2008.
- [7] محمد عبدالفتاح محمد، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.
- [8] مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها-أبعادها -مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017.
- [9] مرفت رمشاوي، دور المجتمع المدني في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بيروت، 2018.
- [10] منال طلعت محمود، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2013.
- [11] نوزاد عبدالرحمن الهيتى ، التنية المستدامة الاطار العام والتطبيقات دولة الامارات أمودجا ، مركز دراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابوظبى 2009

ثانياً-الرسائل الجامعية:

- [1] عبدالرحمن العايب، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2010-2011.

[2] علي حمزة عباس، دور الأمم المتحدة في التنمية المستدامة في العراق بعد 2003، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، الجامعة الإسلامية في لبنان، 2019/2020.

[3] عثمان سعد نجم العاني، الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة في القانون الدولي العام، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، الجامعة الإسلامية في لبنان، 2020/2021.

[4] مريم حسيني، أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2014.

ثالثاً-البحوث والمجلات:

[1] د بندر صقر، د إبراهيم عبدالله، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية-دراسة تحليلية، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد66، 2018.

[2] د. عبدالله حسون محمد، د. مهدي صالح دواي، أسراء عبدالرحمن خضير، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، بحث منشور في مجلة ديالى، العدد67، 2015.

[3] د. علي عبودي نعمة الجبوري، التنمية الصحية المستدامة-التحديات والاتجاهات المستقبلية -مدخل بيئي اقتصادي اجتماعي، بحث منشور في مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث-المركز الديمقراطي العربي-المانيا، ع6، 2019.

[4] سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، التنمية المستدامة في الوطن العربي-بين الواقع والمأمول، جامعة الملك عبدالعزيز، الإصدار الحادي عشر، جدة، 1427هـ.

رابعاً-القوانين والقرارات والاتفاقيات والتعليمات:

[1] قانون وزارة البيئة العراقي رقم (27) لسنة 2008.

[2] قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم 27 لسنة 2009.

[3] دستور جمهورية العراق 2005.

[4] قانون وزارة الكهرباء العراقي رقم 53 لسنة 2017.

[5] اتفاق باريس الذي أقره مؤتمر الدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، باريس، 2015.

[6] ضوابط تمويل منظومات توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة، قسم الإقراض الداخلي الصادرة من البنك المركزي العراقي رقم 1 في 2022/1/3.

خامساً: المواقع الإلكترونية:

(1) <https://www.undp.org/ar/iraq>

(2) <https://www.gcedclearinghouse.org/>

(3) <https://www.un.org/ar/conferences/environment>

الهوامش

(¹) يتكون مصطلح التنمية المستدامة من كلمتين (التنمية) وهي مصدر الفعل " نمى " ويقال أنميت الشيء وأنميته أي جعلته نامياً، ابن منظور، لسان العرب، ج15، دار صادر، بيروت، ص341، وكلمة " المستدامة " وهي كلمة مأخوذة من استدامة الشيء، أي طلب دوامه. وللمزيد انظر: علي حمزة عباس، دور الأمم المتحدة في التنمية المستدامة في العراق بعد 2003، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، الجامعة الإسلامية في لبنان، 2019/2020، ص 16.

(²) ان التنمية المستدامة موجودة في روح وأخلاقيات الفكر الإنساني الهادفة إلى توفير متطلبات البشرية المادية والروحية في جميع الأوقات واعتبرها حق من حقوق الإنسان الذي يجب ان يكون له نصيب في التنمية ولا تجعل من الإنسان ند أو متسلط أو مستنزفاً للطبيعة بل يجب ان يكون رقيقاً ومحسناً لها ويأخذ منها قدر حاجته بلا ضرر ولا أفرط، كما نهى الإسلام عن الأقرط إذ قال تعالى ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ الأعراف- الآيات 31، وهذا ما يسبب ويؤثر على البيئة وتنميتها، كما دعت السنة النبوية الشريفة على أعمار الأرض بغرس الأشجار وحفر الأنهار لديمومة الحياة إذ قال (ص) "إذا قامت الساعة وفي أيديكم فسيلة فأن استطاع ألا يقوم حتى يغرسها فليغرسها" رواه البخاري عن ابن انس (رض) عن رسول الله (ص).

(³) من المنظمات الدولية الداعمة للتنمية المستدامة هي " البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، الجمعية العامة للأمم المتحدة، منظمات هيئة الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، منظمة حماية البيئة (UNEP)، منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) وللمزيد انظر: علي حمزة عباس، دور الأمم المتحدة في التنمية المستدامة في العراق بعد 2003، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، الجامعة الإسلامية في لبنان، 2020/2019، ص 15.

(⁴) نوزاد عبدالرحمن الهيبي، التنية المستدامة الاطار العام والتطبيقات دولة الامارات أنموذجا، مركز دراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي 2009، ص 11 لدى سماح سهيل بهنان، التنمية البشرية المستدامة وصنع السياسة العامة، مكتبة السنهوري 2020 ص 26

(⁵) سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، التنمية المستدامة في الوطن العربي-بين الواقع والمأمول، جامعة الملك عبدالعزيز، الإصدار الحادي عشر، جدة، 1427هـ، ص 3.

(⁶) د. مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها-أبعادها-مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017، ص 67.

(⁷) المادة (16/2) من قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم 27 لسنة 2009.

(⁸) عثمان سعد نجم العاني، الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة في القانون الدولي العام، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، الجامعة الإسلامية في لبنان، 2021/2020، ص 27.

(⁹) د. عامر خضير الكبيسي وآخرون، دراسات حول التنمية المستدامة، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، 2015، ص 14.

(¹⁰) مريم حسيني، أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2014، ص 9.

(¹¹) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، أهداف التنمية المستدامة في العمل، مقال منشور على الموقع الإلكتروني، <https://www.undp.org/ar/jiraq>، وآخر زيارة للموقع بتاريخ 2023/9/9.

(¹²) مريم حسيني، مصدر سابق، ص 9.

(¹³) علي حمزة عباس، مصدر سابق، ص 20.

(¹⁴) عرف المشرع العراقي البيئة على أنها " المحيط بجميع عناصره الذي تعيش فيه الكائنات الحية والتأثيرات الناجمة عن نشاطات الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". انظر نص المادة (1) من قانون وزارة البيئة العراقي رقم (27) لسنة 2008.

(¹⁵) د بندر صقر، د إبراهيم عبدالله، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية-دراسة تحليلية، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 66، 2018، ص 1016.

(¹⁶) المادة (ثانياً) الباب الثاني-الفصل الأول من دستور جمهورية العراق 2005.

(17) عثمان سعد نجم العاني، مصدر سابق، ص 31.

(18) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، أهداف التنمية المستدامة في العمل، مقال منشور على الموقع الإلكتروني، <https://www.undp.org/ar/jiraq>، وآخر زيارة للموقع بتاريخ 2023/9/9.

(19) د بندر صقر، د إبراهيم عبدالله، مصدر سابق، ص 1016.

(20) تتمثل هذه الأهداف في القضاء على الفقر والجوع، تعميم التعليم الابتدائي لجميع مستحقيه، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتقليل وفيات الأطفال، وتحسين الصحة، مكافحة الأمراض، كفاءة التنمية المستدامة البيئية، إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. وللمزيد انظر: د. عامر خضير الكبيسي وآخرون، مصدر سابق، ص 18.

(21) تتكون التنمية المستدامة من ثلاثة أبعاد رئيسة تتمثل في البعد "الاجتماعي-الاقتصادي- البيئي" وهناك من يضيف بُعد رابع يتمثل في البعد التكنولوجي ويطلق عليه بـ "البعد الإداري والتقني"، كما حاول بعض المختصين بإضافة بُعد خامس سمي بـ "البعد الثقافي"، للمزيد انظر: عبدالرحمن العايب، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2010-2011، ص 24.

(22) تنطلق التنمية الاجتماعية من شعار القائل " ان البشر هم الثروة الحقيقية للأمم وينبغي توفير البيئة الإنسانية الملائمة لحياة أطول وصحة افضل وعطاء اغزر مع الاستعداد للصبر والتضحية واحترام حقوق الإنسان والكائنات الحية الأخرى ومراعاة حقوق الأجيال القادمة". وللمزيد انظر: د. عامر خضير الكبيسي وآخرون، مصدر سابق، ص 27.

(23) عثمان سعد نجم العاني، مصدر سابق، ص 33.

(24) د. علي عبودي نعمة الجبوري، التنمية الصحية المستدامة-التحديات والاتجاهات المستقبلية -مدخل بيئي اقتصادي اجتماعي، بحث منشور في مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث-المركز الديمقراطي العربي-المانيا، ع6، 2019، ص 10.

(25) تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة-اليونسكو، التعليم من أجل التنمية المستدامة، 2021، ص 4. منشور على الموقع الإلكتروني <https://www.gcedclearinghouse.org>، وآخر زياره له بتاريخ 2023/9/9.

(26) د. علي عبودي نعمة الجبوري، مصدر سابق، ص 10.

(27) د. علي عبودي نعمة الجبوري، مصدر سابق، ص 10.

(28) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، أهداف التنمية المستدامة في العمل، مقال منشور على الموقع الإلكتروني، <https://www.undp.org/ar/jiraq>، وآخر زيارة للموقع بتاريخ 2023/9/9.

(29) علي حمزة عباس، مصدر سابق، ص 17.

(30) سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، التنمية المستدامة في الوطن العربي-بين الواقع والمأمول، جامعة الملك عبدالعزيز، الإصدار الحادي عشر، جدة، 1427هـ، ص 41.

(31) المادة (2/ خامساً) من قانون وزارة الكهرباء العراقي رقم 53 لسنة 2017.

(32) دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص 15.

(33) فائق جمعة المنديل، سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية، الأردن، عمان، 2008، ص 8.

(34) عثمان سعد نجم العاني، مصدر سابق، ص 33.

- (35) د. عامر خضير الكبيسي وآخرون، مصدر سابق، ص33.
- (36) عبدالرحمن العايب، مصدر سابق، ص24.
- (37) عثمان سعد نجم العاني، مصدر سابق، ص93.
- (38) د. منال طلعت محمود، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2013، ص112.
- (39) مريم حسيني، مصدر سابق، ص18.
- (40) عثمان سعد نجم العاني، مصدر سابق، ص93.
- (41) علي حمزة عباس، مصدر سابق، ص21.
- (42) المادة (9/أولاً-ثانياً-ثالثاً) من قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم 27 لسنة 2009.
- (43) عثمان سعد نجم العاني، مصدر سابق، ص94.
- (44) المادة (18/ خامساً- سادساً) من قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم 27 لسنة 2009.
- (45) سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، التنمية المستدامة في الوطن العربي-بين الواقع والمأمول، جامعة الملك عبدالعزيز، الإصدار الحادي عشر، جدة، 1427هـ، ص83.
- (46) محمد عبدالفتاح محمد، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص58.
- (47) سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، التنمية المستدامة في الوطن العربي-بين الواقع والمأمول، جامعة الملك عبدالعزيز، الإصدار الحادي عشر، جدة، 1427هـ، ص82.
- (48) د. علي عبودي نعمة الجبوري، مصدر سابق، ص10.
- (49) مريم حسيني، مصدر سابق، ص9.
- (50) سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، التنمية المستدامة في الوطن العربي-بين الواقع والمأمول، جامعة الملك عبدالعزيز، الإصدار الحادي عشر، جدة، 1427هـ، ص82.
- (51) عبدالرحمن العايب، مصدر سابق، ص28.
- (52) د. عبدالله حسون محمد، د. مهدي صالح دواي، أسراء عبدالرحمن خضير، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، بحث منشور في مجلة ديالى، العدد 67، 2015، ص346.
- (53) عمر ثائر ثابت العزاوي، مسؤولية المستثمر عن الأخلال بالالتزام بالأمان، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2020، ص105، ص163.
- (54) د. عامر خضير الكبيسي وآخرون، مصدر سابق، ص19.
- (55) مرفت رمشاوي، دور المجتمع المدني في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بيروت، 2018، ص14.
- (56) المواد (2، 4، 6، 7، 10) من اتفاق باريس الذي أقره مؤتمر الدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، باريس، 2015.
- (57) المادة (9/رابعاً) من قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم 27 لسنة 2009.
- (58) Available on <https://www.un.org/ar/conferences/environment>

(59) سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، التنمية المستدامة في الوطن العربي-بين الواقع والمأمول، جامعة الملك عبدالعزيز، الإصدار الحادي عشر، جدة، 1427هـ، ص49.

(60) د. على جدوع الشرفات ، التنمية الاقتصادية في العالم العربي الواقع العوائق سبل النهوض دار جليس الزمان عمان 2010 ص45

(61) د. عامر خضير الكبيسي وآخرون، مصدر سابق، ص20.

(62) الفقرة (1) من ضوابط تمويل منظومات توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة، قسم الإقراض الداخلي الصادرة من البنك المركزي العراقي رقم 1 في 2022/1/3 .

(63) الفقرة (2-3) من ضوابط تمويل منظومات توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة، قسم الإقراض الداخلي الصادرة من البنك المركزي العراقي رقم 1 في 2022/1/3 .

(64) الفقرات (12-13-14) من ضوابط تمويل منظومات توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة، قسم الإقراض الداخلي الصادرة من البنك المركزي العراقي رقم 1 في 2022/1/3 .

(65) عثمان سعد نجم العاني، مصدر سابق، ص94.

(66) المادة (9/ ثانياً) من قانون وزارة الكهرباء العراقي رقم 53 لسنة 2017.

(67) د. عامر خضير الكبيسي وآخرون، مصدر سابق، ص19.

(68) عبدالرحمن العايب، مصدر سابق، ص28.